ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

بعد ٤٠ عاماً ما أسباب قوة الثورة الإسلامية في إيران وأسرارها؟

د. أمين محمد حطيط

أن تصمد الثورة الإسلامية في إيران ٤٠ عاماً، ثم تحتل مركزاً يشكل علامة فارقة في المشهد الدولي والإقليمي، ثم تنجح في إرساء مسار سلوك دولي يختلف عما سبقه من سلوكيات.. كل هذا يسجل لهذه الثورة بإعجاب ويقود أحياناً الى الذهول ويدفع للبحث عن سر القوة التي تتمتع بها هذه الثورة حتى تحقق ما ذكر، خاصة أن كل ما سبقها من محاولات تحرّر أو نزعات تفلت من القيود الأجنبية فشل في الاستمرار في المواجهة واضطر في نهاية المطاف للتسليم بالواقع الدولي الذي يرفض الخروج عن نظام عالمي يقوده المنتصرون في الحرب العالمية الثانية. وكادت أميركا أن تتفرد بقيادته بعد أربعة عقود على انتهاء تلك الحرب.

لقد أكدت الثورة الإسلامية في إيران انها تقوم على مبادئ أساسية من اجل الشعب والامة، وبالتالي لم تكن مجرد حركة لتغيير حاكم بحاكم ولم تكن انقلاباً عسكرياً تحرّكه دولة أجنبية بل كانت فعل تحرّر من الاستعمار والتبعية وإرادة بناء الذات الوطنية والدينية المستقلة المتمسّكة بمبدأ السيادة الشعبية في ظل الاعتقاد الديني الإسلامي. ولهذا سارت الثورة ومنذ البدء على مبادئ تؤكد الحق الشعبي في القرار وتتمسّك بالاعتقاد الديني الذي ترى فيه واحداً من مصادر القوة اللازمة لها في مواجهة مَن يرفض استقلالها.

لم يكن درب الثورة الاسلامية في إيران - بعد نجاح الثورة – مفروشاً بالورد، إذ إنها وما إن تحقق أرباب النظام العالمي من نية حقيقية لدى الثورة تلك بالاستقلال وممارسة السيادة فعلياً، حتى بدأوا بالإعداد لإسقاطها ومنع تشكل ظاهرة دولية جديدة تخرج عما خطط ورسم للعالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وهنا لا بد من التذكير بأن معسكر المنتصرين في الحرب الأولى ثم في الحرب الثانية تقاسموا النفوذ في العالم وأرسوا نظاماً عالمياً يثبتهم في مواقع السيطرة والاستئثار بالقرار الدولي، ويمنع دخول وافدين جدد الى نادي السيطرة الدولية، ومن أجل ذلك صاغ أعضاء النادي قواعد أسموها القانون الدولي العام و"المجتمع الدولي" بما يعطيهم حق الاستئثار بالقوة ويمنع سواهم من امتلاكها وحتى من الدفاع عن نفسه في مواجهة الاستعمار والتبعية الخارجية.

لقد عانت إيران من ظلم هذا الواقع الدولي، وجوبهت بحرب عدوانية عليها حرب صدام حسين ، حرب موّلتها دول إقليمية وسلّحتها دول غربية وحضنت المعتدي وحمته في مجلس الأمن مجموعة الدول المنتصرة في الحرب الثانية. كان

كل ذلك من اجل إطاحة الثورة التي ثبت انها ثورة شعب يريد الحرية والسيادة والاستقلال والتمتع بثرواته دون شريك أجنبي.

ولما فشلت الحرب في تحقيق أهدافها، وصمدت إيران وثبتت الثورة، اتجه الغرب الى القوة الناعمة وابتدع سياسة الاحتواء المركب سياسياً واقتصادياً ومالياً، ومرة أخرى نجحت إيران في الصمود وأخفق الغرب بالقيادة الأميركية في النيل من ثورتها، ما يعني أن فشل القوة الناعمة مضاف الى فشل القوة الصلبة في اسقاط الثورة.

لقد أدركت إيران منذ البدء مدى الأخطار التي تواجهها وأيقنت بشكل تتابعي تراكمي أن الغرب لن يتركها وشأنها حتى تستسلم له وتعمل بإملاءاته وتتخلى عن اهداف الثورة وتتنازل عن حقوق الشعب. وهنا كان القرار الاستراتيجي الكبير الذي اتخذته القيادة الإيرانية بدعم وتأييد شعبي، قرار «بناء الدولة القوية القادرة على حماية نفسها والدفاع عن شعبها وثرواتها». وأعتقد ان هذا القرار قرار بناء القوة الدفاعية الذاتية يعادل في أهميته إن لم يتقدم على قرار الانطلاق بالثورة ذاتها. واللافت في قرار حشد القوة هذا أنه كان قراراً نوعياً عميقاً ذا أبعاد علمية واستراتيجية متعددة لذلك اتجه الى حشد مصادر القوة من اتجاهات متعددة وأرساها على:

أولاً: القوة السياسية: عادة تتجه الانقلابات العسكرية او الثورات الى اعتماد منطق «شرعية القوة» والاتجاه الى إقامة الديكتاتوريات او الأنظمة الاستبدادية حيث تتجمع السلطة في يد واحدة تحت تسميات مختلفة لا يكون للشعب فيها دور أو تأثير. اما إيران فقد اعتمدت النظام الجمهوري منذ البدء وطبقته نصاً وروحاً وبنت الدولة العميقة القائمة على المؤسسات بقيادة رشيدة توجّه ولا تملك سلطات تنفيذية. وكان اختيار المسؤولين في السلطة على مختلف مستوياتها يتم دائماً بالانتخاب الشعبي المباشر او غير المباشر. ما جعل النظام السياسي مستجيباً لقاعدة «الشعب يحكم نفسه». وهذا منتهى القوة للنظام السياسي.

ثانياً- القوة العسكرية الدفاعية: كانت الدولة التي تحاول أن تتحرّر من السيطرة الأجنبية تجد نفسها محكومة بواقع الارتباط بسوق السلاح والنظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه القوى «الحاكمة عالمياً» وبالتالي تجد نفسها مكرهة على الخضوع. أما إيران فقد وعت هذه الحقيقة واتجهت لبناء القوة الدفاعية الكفوءة والقادرة على حماية الثورة وحماية الشعب وحماية الدولة وتقديم الدعم لحركات التحرر العالمية عامة والإقليمية خاصة، وتوفير السلاح الكافي والملائم لكل ذلك عن طريقين: التصنيع العسكري المحلي الذاتي، والاستيراد من مصادر تسليح تتاح من دون شروط أو قيود. وقد نجحت ايران في اعتماد هذين المصدرين الى الحدّ الذي وصلت فيه الآن الى تحقيق مستوى ردع فاعل يدخلها في دائرة الطمأنينة.

ثالثاً- القوة الاقتصادية: من المعروف أن الاقتصاد والمال هو عصب الحياة وأن مالك الرزق مالك العنق ومن تحكم بلقمة عيشك أخضعك لإرادته بسهولة، وقد وعت إيران كل ذلك وجاءت سياسة الاحتواء والحصار والعقوبات الغربية لترفع مستوى الوعي الإيراني لهذه الحقيقة. ما جعل إيران تعتمد على نفسها بشكل أساسي وهنا نجد إيران رغم الحصار نجحت بامتلاك السيطرة على الثروات الوطنية واستعمالها لصالح الشعب الإيراني وفي خدمة الثورة التي قامت من أجله ووقف ظاهرة وضع اليد الغربية على هذه الثروة ثم القيام بثورة اقتصادية تحول الاقتصاد الإيراني من اقتصاد ريعي استهلاكي الى اقتصاد إنتاجي استثماري، فحققت الاكتفاء الذاتي للدولة بنسبة عالية ندر وجودها في دول العالم الأخرى كانت ظروفها أفضل من الظروف الإيرانية.

رابعاً- القوة العلمية: ساد في القرن العشرين حتى وقبله مفهوم «تناقض الدين والعلم» أو القول بأن الدين يمنع التطور العلمي، وفي منطقتنا ساهمت أنظمة تدّعي انها أنظمة إسلامية في تأكيد هذا المفهوم حيث وقع طلاق بين الدولة والانفتاح. أما إيران فقد فهمت الإسلام كما هو الإسلام دين للحياة والتطور والتقدم وقدّمت نموذجاً فذاً في مجال التقدم العلمي مع تمسكها العميق بالدين وضوابطه وحدوده، وخاضت بنجاح ميدان الذرة والفضاء والنانو ومختلف العلوم الحديثة. وهنا حققت كسبين: كسب ذاتي جعلها تستفيد من العلوم الحديثة وكسب للإسلام لتأكيد حقيقة أن الإسلام دين حضارة وحياة متطورة.

خامساً- القوة الاجتماعية: من المتواتر ان المجتمع يشكل في معظم الأحيان نقطة ضعف الدول، حيث إن الحرب الناعمة عادة تعصف في الدول من أبواب مجتمعاتها. فإذا كان الوعي الاجتماعي ضعيفاً او مترديا او إذا كان التماسك الاجتماعي واهناً او إذا كان الحس الوطني في المجتمع مترهلاً، فإن المجتمع يكون عرضة للسقوط السهل بيد أجنبية، اما في الحالة العكسية حيث تكون المناعة الاجتماعية عالية فإن الحرب الناعمة تكون منخفضة الاحتمالات في النجاح. وهذا ما أكدته مسيرة الـ ٤٠ عاماً من عمر الثورة الإيرانية، حيث أثبت الشعب في إيران استعصاءه على التدخل الأجنبي لوجود مناعة لديها صنعها الإيمان الديني والالتزام الوطني والحركية الفكرية وكانت أحداث سنة ٢٠٠٩ نموذجاً لإثبات فعالية هذه المناعة التي أسقطت كل آمال الغرب في النيل من الثورة الإسلامية.

سادساً- القوة التحالفية الاستراتيجية: في عالم تحوّل قرية كونية كبيرة لا يمكن ان تدعي دولة مهما علا شأنها حيازة القوة المطلقة المنحصرة بقدراتها الذاتية. وفي هذا ورغم ضيق الخيارات وندرة المستعدين للتحالف الاستراتيجي مع إيران بسبب الضغط الغربي تمكنت إيران من نسج تحالفات هامة رفدت قوتها الذاتية وزودتها بشبكة أمان إقليمية ودولية ابعدت عنها صورة الجزيرة المعزولة السهلة المحاصرة والإسقاط، تحالفات تبادلية المنافع والمكاسب صاغتها مع دول كما هو الحال مع سورية، ومع كيانات غير حكومية كما هو الحال مع حزب اللّه وارتقت بالتحالف لتشكيل مجموعة استراتيجية هامة محور المقاومة في نظام عالمي قيد التشكل على أساس المجموعات الاستراتيجية، ما يمكن إيران رغم كل أنواع الحصار والتضييق أن تحجز مع حلفائها المقعد الآمن في النظام العالمي المقبل.

دنبوس زغير

صالح الصريفي

رُعْب القَلمْ ...

لا أحد ينكر ما للقلم من دور في بناء الحضارة الانسانية بل هو عماد هذه الحضارة ورمزها وشعارها ومرتكزها العلمي والتقني ، ولولا هذا الدور والأثر لما أقسم به اللّه في آية ، وبين دوره في آية اخرى في كتابه الكريم ...

"ن وَالْقَلَمِ" ،"الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ" .

ولكن مثلما للقلم دور في بناء الانسان والحضاره له دور في هدم الانسان والحضارة ايضا ، وهذا يعتمد على الكيفية والطريقة في الاستخدام . وبناء عليه يمكن ان يكون القلم ، علم أو سيف .

أمم العلم (نقصد بأمم العلم الدول والحكومات والمؤسسات التي تقود المجتمعات الانسانية نحو العلم والتطور والازدهار والعدالة والرفاه) التي تنشد الرقي والتطور والازدهار في بناء الانسان وإعمار الارض ترتكز على القلم في بنائها من خلال المراجعة الدورية المستمرة لحركتها في الحياة فتنتقد لتكمّل وتراقب لتكتشف وتحاسب لتحيا ، أما أمم الصنم (نقصد بأمم الصنم الدول والحكومات والمؤسسات التي تجعل من نفسها اصناما للمجتمعات الانسانية)التي تنشد الجهل والتسلط والاستغلال والنهب وسلب الانسان إرادته وسرقة عقله فهي تُكَسّرَ القلم الذي يحول بينها وبين وجودها وديمومتها وتسلطها ، فتحوّل القلم الى أداة للقتل والدمار ، وللتجهيل والتضليل وإشاعة الفتنة والصراع والفوضى ، وتراقب القلم لتخنقه وتعاقب القلم فتسجنه وتنتقم من القلم فتقتله ، فبعض المؤسسات والشركات الصنمية، كعائلة روتشلد صاحبة البنك والصندوق الدوليان وعائلة روكفلر صاحبة البنك الفيدرالي الامريكي يمنعا الاعلام والصحافة والاقلام من التحقيق عنهما أو إكتشاف اسرارهما وفضح ممارساتهما وهكذا شركة كوكا كولا وشركات تصنيع الاسلحة السرية والنووية ، أو وكالة المخابرات المركزية السي آي أيه ، وغيرها من مؤسسات الهيمنة والتسلط والقتل ، تمنع كل قلم يسول له نفسه الاقتراب منها فتلاحقه وتطارده وتضطهده وتعاقبه وتحرمه من الحياة اما بالاغتيال او السجن أو المحاصرة لينتهي به الأمر متسولا في الشوارع، وهكذا بعض الدول الصنمية ، فالكيان الصهيوني دولة إسرائيل اللقيطة ، استطاعت ان تسن قانونا في اكثر من عشرين ولاية امريكية يعاقب كل من ينتقد إسرائيل ، وحتى في اوربا الديمقراطية ايضا استطاعت اسرائيل ان تسن قانونا يعاقب كل من ينفي "مسخرة الهولوكوست "، وهكذا بعض الممالك والامارات والمشيخات الصنمية ، أو الأنظمة الشمولية البوليسية، تمنع انتقادها وكشف اسرارها وفضح سلوكياتها لان ذلك تجاوز واعتداء على الذات الملكية والأميرية والسيادية ، وكذلك بعض القوانين الصنمية فاوربا الديمقراطية تعاقب من ينتقص أو يتجاوز على قانون المثلية الجنسية ، وانتهاء الى بعض المؤسسات الكهنوتية الصنمية المسيحية واليهودية والبوذية والكنفوشية والهندوسة والسيخية والاسلامية ، يُمنع انتقاد عقائدها وكشف اسرار مؤسساتها وفضح سلوكيات رجالاتها، لان ذلك تجاوز واعتداء على الذات المقدسة وكل من تسول له نفسه تناولها ينتهي به الأمر الى التشويه والتهديد والمطاردة والملاحقة وانهاء الحياة إما منبوذا مهمشا ومحاصرا وجائعا ومريضا ، أو ميتا في السجن أو الاغتيال .

وهذا هو جوهر الصراع بين أمة الصنم وأمة القلم وعلى طول التاريخ البشري يحدثنا القرآن الكريم بإعتباره أقدم وأصدق مصدر في ناحيته الانثروبولوجية بأن أمة القلم هي الأمة المستخلفة وهي الامة الوارثة وهي الامة المنتصرة وهي الامة التي تملأ الارض قسطا وعدلا بعد ان ملئت ظلما وجورا " وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ".

في المزاد العلني..لمن تبيع امريكا الحلفاء في سوريا

أعلنت الحكومة الأمريكية مؤخراً بأن قواتها ستبقى في سوريا حتى يتم التوصل إلى حل كامل للأزمة في سوريا، معربة بأن المهمة الجديدة التي ستتولاها قواتها العسكرية تتمثل في مواجهة ما اعتبرته "النفوذ المتنامي لإيران" في هذا البلد؟

الغريب في الأمر هنا، أن هذا الإعلان جاء بعد فترة وجيزة من إعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في شهر مارس الماضي بأن القوات الأمريكية ستعود إلى بلادها عندما ينتهي القتال ضد تنظيم "داعش" الإرهابي، ووفقاً لصحيفة "واشنطن بوست"، فلقد تم خلال الأسابيع القليلة الماضية طرد فلول هذا التنظيم الإرهابي من كل الأراضي التي كانت قابعة تحت سيطرته، إلا أن القوات الأمريكية لا تزال قابعة في الكثير من الأراضي السورية.

لقد أثبتت التجارب السابقة بأن الإعلان الذي أطلقه الرئيس "ترامب" والمتمثل بانسحاب القوات الأمريكية من سوريا عقب القضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي، ما هو إلا ذريعة لكسب المزيد من الوقت، وأن القوات الأمريكية، مثلها مثل قوات الكيان الصهيوني، لن تتراجع عن مواقعها إلا باستخدام القوة ضدها، إن التناقض الأمريكي حول هذا الملف ليس جديداً، فعقب إعلان الرئيس "دونالد ترامب" قبل عدة أشهر عن قرب خروج قواته من سوريا، أرسل البنتاغون عشرات الجنود إلى شمال سوريا، كما بدأت واشنطن بناء قاعدتين عسكريتين بمحيط مدينة "منبج" التي تسيطر عليها ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية".

وفي سياق متصل، ادعت صحيفة "واشنطن بوست" : "أن القوات الأمريكية لديها سيطرة إقليمية على حوالي ثلث سوريا، ولربما ستبقى مسيطرة على تلك المناطق لفترة غير محددة من الزمن" ولفتت تلك الصحيفة أيضاً إلى أن مدينة الرقة المدمرة والموحشة أصبحت عاصمة لمن تبقّى من أفراد تنظيم "داعش" الإرهابي ومكاناً آمناً لجذب المسلحين الأجانب القادمين من جميع أنحاء العالم ولهذا فإن هذه المدينة تعتبر الذريعة الأمريكية الجديدة لاستمرار البقاء في سوريا، يذكر أن البيت الأبيض قام بإرسال الآلاف من الجنود الأمريكيين إلى سوريا للمرة الأولى قبل ثلاث سنوات لمساعدة الأكراد السوريين في قتال تنظيم "داعش" الإرهابي ولقد ركّزت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية حتى مع الزيادات المتواصلة في أعداد جنودها من القوات الخاصة والمدربين والمستشارين على تقديم الدعم اللوجستي للقوات الحليفة سواء الكردية أم قوات المسلحة بإمدادات عسكرية أم معلومات استخباراتية وقصف مدفعي أم إسناد جوي من طائرات "التحالف الدولي" الذي تقوده أمريكا، وهي ذات الاستراتيجية التي اتبعتها القوات الأمريكية في معارك استعادة المدن في العراق.

وأشارت هذه الصحيفة إلى أن هذا القرار سيسمح للقوات الأمريكية بالاستمرار في السيطرة على منطقة تغطي حوالي ثلث سوريا لفترة غير محددة من الزمن وهنا تجدر الإشارة إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" لم تعلن عن عدد القوات الأمريكية التي سوف تستقر في سوريا، وعلى الرغم من أنه تم الإعلان رسمياً قبل فترة سابقة بأن عدد القوات الأمريكية هو خمسمئة وثلاثة أشخاص، إلا أن مسؤولاً أمريكياً رفيع المستوى أعلن قبل عدة أشهر بأن العدد الفعلي لهذه القوات قد يصل إلى أربعة آلاف فرد وأفادت هذه الصحيفة أيضاً، بأن معظم أفراد القوات الأمريكية هم من أفراد القوات الخاصة الذين يعملون بشكل سري داخل الأراضي السورية ولفتت تلك الصحيفة إلى أنه في بعض الأحيان، تُرى السيارات المتنقلة والقوافل العسكرية لهذه القوات الأمريكية تمرّ من الطرق الصحراوية لكن في المدن الصغيرة والكبيرة يكون من النادر مشاهدة هذه القوات الأمريكية.

الملفت للنظر هنا، هو الجهود التي تبذلها صحيفة "واشنطن بوست" لتبرير احتلال القوات الأمريكية لبعض المناطق في سوريا، حيث أشارت هذه الصحيفة إلى وجود علامات على تجدد تنامي قوة تنظيم "داعش" الإرهابي وزيادة الاستياء بين المجتمعات والأقليات السورية وإلى احتمالية وقوع ما اسمته تظاهرات واحتجاجات في بعض المناطق السورية، وادعت هذه الصحيفة أيضاً بأن أحد الأفراد يدعى "إلهام أحمد" – يزعم أنه أحد كبار المسؤولين الحكوميين- صرّح قائلاً:" إن وجود القوات الأمريكية في سوريا، يمنع وقوع حرب جديدة في الكثير من المناطق السورية، ولهذا فإنه من الضروري بقاء القوات الأمريكية في سوريا وإذا ما غادرت هذه القوات هذا البلد، فلن يكون هناك حلّ للأزمة السورية وأنه من المؤكد أن تظهر كارثة إنسانية في هذا البلد الفقير".

وهنا يجب طرح بعض الأسئلة: هل عرّضت أمريكا علاقاتها الدبلوماسية مع حليفها الأهم في المنطقة (تركيا) للخطر من أجل الحيلولة دون نشوب احتجاجات ومظاهرات في هذه المناطق السورية؟ وهل الحكومة السورية ليست قادرة على إدارة هذه التوترات؟ تقول حكومة أمريكا بأن العامل الأهم لاستمرار بقائها في سوريا يتمثل في مواجهة نفوذ إيران المتنامي في سوريا؛ ألم يكن هذا النفوذ الإيراني هو العامل الأهم في القضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا والعراق؟

في هذه الأيام، يواجه الكيان الصهيوني أزمات سياسية وأمنية كثيرة ولقد نشأت هذه الأزمات قبل حدوث المناوشات الأخيرة بين قوات المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية ولهذا فإنه من المرجح أن تقوم أمريكا بالاستعانة باحتلالها لبعض المناطق السورية لصرف الانتباه عن هذه الأزمات التي يمرّ بها الكيان الصهيوني وذلك من أجل تخفيض حدّة الضغط على "تل أبيب".

الوقت

جولة جديدة من محادثات أستانة وتقارب تركي كردي بوساطة أميركية

حسين مرتضى

إنها أستانة من جديد على خط الحراك السياسي حول سورية، والزمان في منتصف شهر شباط/ فبراير الحالي، هذا ما أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أثناء لقائه نظيره الكازاخي بيبوت أتامكولوف، لكن هذه المرة كان تفاؤل لافروف مرتفعاً، حيث اعتبر انه من الممكن أن تستخدم تركيا وسورية اتفاقية أضنة لتوفير الأمن على الحدود السورية التركية.

اللافت في إعلان موعد اجتماع أستانة، كان في كلام لافروف الذي أكد انّ تمركز جبهة النصرة في إدلب لا يتوافق مع اتفاقات موسكو وأنقرة من أجل حلّ مشكلة هذه المنطقة، وانّ الجيش السوري جاهز لإنهاء هذه البؤرة بشكل كامل. ما يعني انّ الاتفاقات التركية الروسية لم تستطع تجاوز تراكم الخلاف بين الروسي والتركي، وحتى التركي والإيراني، وأنّ ما حصل في الاتفاق حول إدلب، ما هو إلا محاولة لتبريد الجبهة. وهو أمر قابل للتكرار في كلّ اجتماع أو لقاء أو مؤتمر حول سورية، فما جدوى اجتماع أستانة إنْ كان سيعود الى هذه الآلية بتجميد المناطق، نظراً للفجوة العميقة بين الأجندات والتموضع السياسي لكلّ من أطراف أستانة، واختلاف خريطة الأولويات بين التركي والأميركي من جهة، والروسي والتركي من جهة أخرى ما يؤدّي الى تكرار المشهد السياسي في أستانة من جديد، مع انها فرصة متاحة للاستثمار في ورقة تمركز جبهة النصرة في إدلب، بعدما فرغت الجعبة التركية من أيّ أوراق، إثر الاقتتال بين المجموعات المسلحة وهيمنة النصرة على ريف حلب وإدلب وجزء من ريف حماة؟ وهذا يعني أنّ اي ترميم للصورة في تلك المناطق من قبل تركيا، ستكون باهتة وساذجة ولا ترتقي حتى للمجاملات الدبلوماسية.

هذا المشهد المعقد في شمال سورية، يأتي عشية الإعلان عن اجتماع أستانة،

ويترافق مع استمرار الجانب التركي ممارسة لعبة استثمار الوقت، بالتزامن مع التزامه الضمني مع الأميركي، الذي يحاول التقريب بين الأكراد والأتراك، بهدف واضح وهو منع دخول الجيش السوري الى المناطق في شمال وشمال شرق البلاد، والمقابل ضمن البراغماتية السياسية، هو أن يدعم الأكراد التركي في الانتخابات المقبلة، ما يعني أنّ قضية إدلب، واستغلال التركي كلّ المساحات الوقتية الممكنة في العملية السياسية، من خلال العلاقات النشطة مع المجموعات الإرهابية، واستثمار قرار الانسحاب الأميركي الوهمي من الشمال، بنى عليه العديد من الافتراضات السياسية من خلال المساومة والابتزاز، حيث ركب موجة الحديث الأميركي، ودخل في بازار سياسي، مكشوف التوجه، لكن هذه المرة أضيف اليه ملف الانتخابات، لكون الوضع الداخلي لأردوغان مربك، فكان الافتراض والرهان أن لا يهاجم الأكراد في شمال سورية، مقابل أصوات المدن الكردية في جنوب تركيا. والوسيط في هذه الفرضية هو حزب الشعب الكردي في تركيا، ويأتي الترتيب مع الأميركي في هذه الفرضية، بأن يضمن وجوداً آمناً للوحدات الكردية في شرق الفرات، وتنظيف السجون من المعتقلين الأكراد، مقابل أن يضمن الأميركي وحزب الشعب الكردي عدم تقديم أيّ من المرشحين، في مدن ذات أغلبية كردية في جنوب تركيا، ومنها غازي عنتاب وأورفة وأضنة ومرسين. وما يثير الدهشة، أنّ التركي يحاول إقناع الأميركي أنّ هذه الخطوة ستساهم في إطلاق مفاوضات سياسية تحقق نتائج مهمة في سورية.

اجتماعات أستانة المقبلة والتي يعود فيها التركي من جديد بكامل بؤسه السياسي، يثير الريبة والحذر من أيّ نتائج ملموسة على الأرض، لكونه سيعيد العبارات نفسها التي ستطرح على مسامع الروسي والإيراني، ويردّد ما يريده الأميركي من جديد في ما يخص منطقة إدلب أو الانسحاب أو مناطق شمال وشمال شرق سورية، لكون التركي الذي يتحالف مع الأميركي بشكل ضمني، ويفاوض الروسي والإيراني بوجه مختلف، لا يستطيع الخروج من عباءة دعم الإرهاب، المصنوعة على مقاسه بدقة، ضمن المشهد السياسي في المنطقة، والتي فصلتها له الولايات المتحدة الأميركية، وهي ما ستساهم أيضاً بانتشاله السياسي في تركيا ضمن الانتخابات المقبلة، بالإضافة إلى فرضية التحالف مع الأكراد، وكسب أصواتهم.